

الرؤية الإسرائيلية لمرحلة ما بعد عرفات؛

فلسطين/إبراهيم السعيد

تشدد على أن مولد هذه القيادة لا يعني بحال من الأحوال أنها ستبدي أي مرونة سياسية تجاهها. فأكثر ما يمكن أن يوافق عليه شارون هو أن تكون هذه القيادة شريك له في تطبيق خطة فك الارتباط لا أكثر ولا أقل. وهي الخطة التي قال عنها دوف فايسغلاس مستشار شارون إنها جاءت للقضاء على فرص إقامة دولة فلسطينية، وللقضاء على أي إمكانية لتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية وخصوصاً مستقبل القدس والمستوطنات والللاجئين، وغيرها من القضايا التي تمثل جوهر القضية الفلسطينية.

تنصيب قيادة

تعكف المستويات السياسية والعسكرية والاستخبارية في الدولة العبرية على التخطيط لتوفير الظروف اللازمة لدفع قيادة جديدة للسلطة الفلسطينية في مرحلة ما بعد عرفات إلى السطح. على الرغم من حرص رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون على التشديد في أكثر من مناسبة على أن الدولة العبرية معنية بعدم إثارة الضجيج حول هذه القضية، حتى لا يتم إحراق الأشخاص الذين ترشحهم (إسرائيل) لخلافة عرفات بشكل يدفع الشعب الفلسطيني لفظهم، ومع كل ذلك فإنه من وراء الكواليس تجري الكثير من الاتصالات من أجل دفع هذه القيادة لتسلم مقاليد الأمور في فلسطين. (إسرائيل) ترى في التأثير على تحديد القيادة الجديدة للسلطة أمراً بالغ الأهمية لما سيكون لذلك من أبعاد هامة وخطيرة على كل المستويات الأمنية والاستراتيجية. (إسرائيل) تدرك أن القانون الأساسي الفلسطيني ينظم عملية اختيار رئيس للسلطة في حال توفّي الرئيس الحالي، وذلك عبر تولي رئيس المجلس التشريعي رئاسة السلطة لمدة شهرين، يتم خلالها تنظيم انتخابات جديدة لاختيار رئيس جديد للسلطة. ومع ذلك فإن (إسرائيل) ترغب في رؤية قيادة تتكون من محورين أساسيين:

١- مهندسو اتفاق أوسلو، وبالتالي رئيس اللجنة التنفيذية محمود عباس، الذي سبق له أن تولى رئاسة

فلسطين. لكن لأن الأمر يتعلق بحكومة متطرفة، فإنه على الرغم من رهانها على نشوء قيادة فلسطينية جديدة تتنازل عن الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، إلا أنها في نفس الوقت لا تبدي استعداداً للقيام بخطوات جوهرية لإنجاح هذه القيادة.

مطالب تعجيزية

لم تتح الدولة العبرية للقيادة الجديدة التي تراهن على تسلمها مقاليد الأمور أي هامش مناورة، وسرعان ما تلقفتها بطرح عدد من المطالب التعجيزية التي تشلها منذ البداية، وجملة المطالب التعجيزية قدمت بشكل علني وبمستوى رسمي وبدون أي مواربة:

١- بشكل واضح وجلي أعلن الجنرال عاموس جلعاد مدير الدائرة السياسية في وزارة الحرب الإسرائيلية أن أي قيادة تخلف عرفات يتوجب أن تلتزم وتنفذ حرباً لا هوادة فيها ضد حركات المقاومة الفلسطينية. وأشار جلعاد إلى أن قيادة لا تلتزم بذلك وتنفذه لا يمكن التحدث معها والمواقفة عليها. وحتى لا يكون هناك ثمة غموض فإن (إسرائيل) أوضحت المتطلبات التي ترى أن على القيادة الجديدة الوفاء بها في الملف الأمني، وهي الشروط التي وردت في خطة «خارطة الطريق». وتتضمن هذه الخطة الشروط الآتية:

أ- حل الأجهزة العسكرية لحركات المقاومة وجمع أسلحتها واعتقال قادتها ونشائها.

ب- القضاء على المؤسسات المدنية التي تدعي (إسرائيل) أنها تمثل ذراعاً اجتماعياً لحركات المقاومة، مثل المؤسسات التعليمية والخيرية والاجتماعية والطبية المختلفة.

ت- تعديل مناهج التعليم الفلسطينية بشكل يتواءم مع المرحلة الجديدة.

ث- فرض رقابة على المساجد ودور العبادة وضمان عدم قيام الخطباء والوعاظ بالتحريض على دولة (إسرائيل).. إلى غير ذلك من الشروط.

٢- (إسرائيل) على الرغم من هذه المطالب فإنها

على الرغم من أن الدولة العبرية وأجهزتها الاستخبارية رصدت كل ما يتعلق برئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات على مر عقود من الزمان، وبالذات أوضاعه الصحية المتقلبة، وأعدت الكثير من السيناريوهات التي توقعت حدوثها في اليوم الذي يلي رحيله، إلا أن الدولة العبرية تعيش حالة من الإرباك في التعامل مع الشأن الفلسطيني بعدما توفّي عرفات.

أقسام الأبحاث التابعة للأجهزة الاستخبارية الثلاثة في الدولة العبرية أعدت الكثير من الأبحاث والأوراق التي تختصر السلوك الذي يتوجب على الدولة العبرية أن تسلكه في أعقاب رحيل عرفات عن العالم، إلا أن وجهة النظر المهنية التي يقدمها القائمون على مراكز الأبحاث في الأجهزة الاستخبارية تتعارض مع المواقف الأيديولوجية للحكومة الإسرائيلية الحالية. هذا التناقض أدى إلى خلق تناقض بين الرهانات وجملة المصالح الإسرائيلية المؤدجة على غياب عرفات، وبين هامش المناورة الذي تبدي (إسرائيل) استعداداً لمنحه للقيادة الجديدة. فمن ناحية كانت (إسرائيل) ترى في غياب عرفات عن ساحة صنع الأحداث مصلحة إسرائيلية من الطراز الأول على اعتبار أن ذلك يساهم في بروز قيادة فلسطينية جديدة بإمكان (إسرائيل) التوصل إليها إلى تسوية سياسية لا تشذ عن الاتجاه الذي تحدده بوصلة المصالح الإسرائيلية المتطرفة. وهذا ما عبر عنه أكثر من مرة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون ووزراؤه وبالتالي وزير حربه شاول موفاز، الذي قال إن غياب عرفات يفتح المجال أمام قيادة جديدة لا تبدي مواقف «متطرفة» بشأن القضايا الأساسية للصراع وعلى رأسها قضايا الللاجئين والحدود والقدس والمستوطنات. في نفس الوقت فإن كل ما تم تسريبه عن مخططات لإبعاد عرفات في حياته وحتى قتله، لم تكن فقط مجرد ضغوط تمارس على عرفات، بل كان هناك توجه لتنفيذها في ظروف محددة. دوائر صنع القرار السياسي في الدولة العبرية كانت وما تزال تعتقد أن هناك إمكانية أن تنشأ قيادة يمكن أن تتنازل عن الحقوق التاريخية والمشروعة للشعب